http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2089) السنة الثامنة - الأحد (3) نيسان 2011

سكرتير الحزب الشيوعي العراقي يرى أن الوقت مناسب لتنويع الاحتجاجات

حميد مجيد موسى:

أبنـاء ثقافة الدكتاتورية صوروا للحكومة جمعة الغضب على أنها يوم القيامة

قرار اخلاء مقرات الحزب رد منفعل على مساهمة الشيوعيين في الاحتجاجات الشعبية

■ حوار: علي عبدالسادة

مع مرور الذكرى الـ٧٧ لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي، تسترجع المدى مع سكرتير اللجنة المركزية، حميد مجيد موسى، في هذا الحوار جملة قراءات انتهت بأحداث التظاهرات الشعبية، وربما بدأت مع اندلاع أزمة الانتخابات الأخيرة، وما بينهما، أين كان الشيوعيون، ما الذي فعلوه، كيف تعاملوا مع تحولات شعبية لافتة، مع تفاقم الغضب. كيف فسروا وحللوا قرار إخلائهم من مقراتهم ببغداد، كيف ربطوا توقيتها بلحظة ساخنة في ساحة التحرير؟. وبينما يراقبون المشهد السياسي المزدحم بالتصارع والتدافع، من موقع الشارع، كيف يرون أفق حكومة الشراكة، وإلام تنتهي مهلتها بأيامها المئة؟.

كيف تعاطوا مع تحول مفاجئ في حراك الشارع؟ هل وجدوا أن جيلا من الشباب قد تجاوز النمط التقليدي للأحزاب، كيف تداول الشيوعيون مفردات الفيسبوك والتويتر؟

موسى الذي التقته (المدى) في المقر الذي حاصرته قوات حكومية برسم الإخلاء وهجر البنايات، لم يخف شعور الشيوعيين بان السلطة ارتكبت جملة من الأخطاء إزاء كل ما جرى، وقال إن الكتل السياسية النافذة بما امتلكته من معلومات مغلوطة تخيلت أن يوم ٢٥ شباط الماضي كان بمثابة يوم القيامة.

موسى حمل رئيس الوزراء مسؤولية ما يجري، وذكره بأن الكارثة بدأت منذ قبوله بمستحقات المحاصصة وتقديمه تنازلات سياسية من اجل الإبقاء عليها، حمله أيضا مسؤولية الأخذ برأي موظفين مستشارين دون أن يتشارك مع قوى المجتمع الحقيقية في قضايا راهنة ومصيرية.

عن كل هذا، وغيره، حاورت (المدى) سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.

■ هل تراجعت الحكومة العراقية عن قرار إخلاء مقرات الحزب الشيوعي العراقي؟ لِمَ برأيكم؟

– نعم تراجعت، لسببين أساسيين، أولهما حملة التضامن الواسعة واستنكار القرار الذي أقدمت عليه السلطة بشكل منفعل، وثانيهما لا عدالة الموقف وشعور الحكومة بأنها تقوم باعتداء لا تمتلك له مبررا شرعيا، خصوصا وان الحزب يشغل المقرين وفقا على معاملة رسمية لتأجيرهما وهي في مسلكها القانوني والاعتيادي.

الإجراء غير مقبول قانونيا وشرعيا وإذا كانت هناك ثمة مشكلة على الصعيد الإداري فليست هذه الطريقة الصحيحة لمعالجة الأمر.

ما حصل كان رد فعل منفعل على مساهمة الشيوعيين العراقيين وإسنادهم للمتظاهرين وتأييد تحقيق مطالبهم المشروعة والعادلة.

■ لكن هناك من يقول إن وساطة سياسية ما تدخلت وجعلت الحكومة تجمد القرار أو تعيده إلى الرف؟

– حين قلت إن هناك حملة تضامن واسعة لم يكن هناك ما يمكن القول إنها وساطة أثرت على الحكومة بالمعنى المعروف، ما يشاع عن حدوث شيء من هذا القبيل مجرد توهيمات سياسية لا غير.

كل الأوساط السياسية التي أعلنت تضامنها وهي مختلفة ما بين شخصيات سياسية وحكومية رفيعة، قوى من البرلمان، منظمات المجتمع المدني، صحفيون وإعلاميون؛ كل هؤلاء شكلوا عامل ضغط فاعل على الحكومة. لأنهم اعتبروا هذا الإجراء اعتداء خطيرا على الهوية الديمقراطية في البلاد، ووجدوا فيه بداية لخروقات مقلقة على صعيد الحياة المدنية والسياسية في البلاد.

اعتقد أن كل هؤلاء اثروا على الحكومة فقررت تجميد أو إلغاء الإخلاء، إلى جانب أن حجتها كانت ضعيفة للغاية. وعلى ما تقوله هي فان الموضوع في حال ارتباطه بقضية ممتلكات الدولة فان الحزب الشيوعي العراقي ليس استثناء، وانه أول من طالب بترتيب أوضاعها وتصفية الفوضى المترتبة بسببها. وان كان الحديث يتعلق بنا، نحن الشيوعيين، فأن اتفاقا مسبقا موثقا مع وزارة المالية حسم موضوع إشغالنا البنايات، لكن خلافا بسيط حدث حول تكلفة الإيجار، وهو لا يمنح الحكومة حجة قوية ومقنعة لقيامها بهذا الإجراء وبهذه الطريقة التي شاهدها الجميع.

أظن أن الإجراء يقف وراءه انزعاج من موقف الحزب المساند للتظاهرات.

■ رغم إن القرار تم التراجع عنه من قبل الجهة التي قامت بإصداره، فان بعض أوساط الرأي العام وقطاعات من الجمهور رأت أن القرار في حال تم تنفيذه، سيكون في صالح الحزب. ما الذي منعكم من ترك البنايات؟

– هذا تقدير موقف، ما فعلناه كان لضمان عدم تكرار هذه الإجراءات مع غيرنا، لو خرجنا لاستسهل المعنيون بهذه القرارات الجزرية والقمعية الإقدام على مثلها ضد قوى سياسية عراقية لها اجتهاد في ما يجري في البلد على خلاف رأي الحكومة.

■ لكن ستبقى قضية إخلاء المقرات ورقة ضغط بيد الحكومة، كيف ترون ذلك؟

– الحزب الشيوعي العراقي لا يرهن عمله ونشاطه بوجود المقرات وبنايات يتواجد أعضاؤه فيها، هذه قضية ثانوية. لكننا تعاملنا معها على أنها قضية اعتبارية معنوية، كنا نريد أن نحافظ على سلامة وصحة الفعل الحكومي مما يشوه صفة الديمقراطية، فعلنا هذا لحماية سمعتنا جميعا كأحزاب وقوى سياسية خارج أو داخل السلطة، نحن نتحدث هنا عن مجمل العملية السياسية وجوهرها، أما المقرات بحد ذاتها، فهي لم ولن تكون قضيتنا الأساس ولا ننظر إليها من منظور ضيق، الأمر سهل للغاية بإمكان الشيوعيين العراقيين مواصلة عملهم تحت أي ظرف وفي أي مكان.

نحن نشاهد حكومة محاصصة، مجموعة حكومات في إطار حكومة واحدة، مجموعة كتل متنافرة متنابزة تتصارع وتتحالف وتتوحد من اجل تقسيم المغانم، لذلك فأنها لا تملك القدرة على التغيير الحقيقي والفعال

■ بينما أوشكت السلطات على إخلائكم من مقرين رئيسين في بغداد، أخفقت جهات حكومية في إعادة ممتلكات وأموال صادرها النظام البائد منكم، هل ترون أن عرقلة مثل هذه جاءت من إرادة سياسية تقف بالضد من تحقيق ذلك؟

– في نيسان ٢٠٠٤ قدمنا طلبا رسميا إلى رئاسة الوزراء نناشدها الحسم النهائي لملف ممتلكات الأحزاب العراقية التي تمت مصادرتها، وضمن منهاجنا في التزام القانون، قدمنا طلبا آخر إلى هيئة نزاعة الملكية لاستعادة ما تمت مصادرته عنوة.

والى جانب ذلك نمتلك وثائق موقعة من قبل صدام حسين تثبت فيها قراره مصادرة ممتلكات الحزب، وهي عبارة عن عقارات، حسابات مصرفية، وأموال منقولة. وتوجد نسخة من هذه الوثائق في الأمن العامة والأموال المجمدة ودوائر أخرى.

رغم ذلك، فان عملية الاستعادة لم تتم وتأخرت كثيرا، بسبب الروتين المستحكم في عمل هيئة نزاعات الملكية، ولا استبعد أيضا وجود أمزجة معادية للحزب ساهمت أو أثرت في عرقلة حسم الملف.

وهناك مادة قانونية صريحة صوت عليها مجلس النواب، تفيد بأن ما تمت مصادرته بقرار سياسي يعاد بقرار سياسي، وليست هناك حاجة إلى الإجراءات الروتينية، ما دام القرار السياسي حاضرا.

■ لكن هناك أحزابا أخرى أعيد إليها ما صادره النظام البائد.

– نعم، لا استبعد وجود تمييز متعمد ضد الحزب، وفي كل الأحوال تأخير حسم هذا الملف عيب على النظام.

■ قلت إن قرار الإخلاء يعود إلى موقف الحزب من التظاهرات، هل تعرضتم إلى ضغوط بهذا الشأن، هل طلب منكم أن تكفوا عن دعمها؟

– أولا ارفض استخدام مصطلح الضغوط، ولا نقبل بها.

■ هل حدث وان ضغطت عليكم الحكومة؟

– قلت إننا لا نقبل بالضغوط، لكن هناك وجهات نظر مختلفة، حول إن التظاهرات يقف من خلفها البعثيون، وقلنا إن ردة الفعل الحكومية وتوصيف المتظاهرين بهذه الطريقة وتوصيف المظاهرة بأنها للمخربين، يمنح البعث شرفا كبيرا وبالمجان.

الشيوعيون ينطلقون في موقفهم هذا من القناعة بان ما تعانيه الناس من أزمات ومشاكل كثيرة، بل كثيرة جدا، لقد نفد الصبر. والعالم اليوم يعيش حالة من الغضب والنقم العالي على سوء الأحوال، وان رياحا جديدة تجتاح المنطقة.

ومع ذلك فان الحزب لا يرى في أن تأييده للاحتجاجات الشعبية في العراق على أنها نسخة مماثلة مما جرى في تونس. نحن نجد في الحراك الشعبي العراقي عونا لكل من يريد أن يكافح الفساد والمحاصصة الطائفية ويرسخ دولة المؤسسات في البلاد. ما الذي تريده الحكومة أفضل من أن تحصل على دعم الشارع.

نحن منذ زمن طالبنا بإصلاح النظام والعملية السياسية، لذلك يجب ألا يكون موقفنا من التظاهرات العراقية مفاجئا أو مزعجا لأية جهة كانت، وموقفنا هذا لا نبتغي منه مكاسب ضيقة، أو استهدافا لأحد. ولو كنا نرغب في حصة من الحكومة أو مقاعد في البرلمان لدخلنا إحدى التحالفات السياسية في الانتخابات الأخيرة. مع معرفتنا بان قانون الانتخابات الجائر سيمنعنا من الحصول على حقنا الطبيعي، نحن نتحدث بهذه الطريقة لان غايتنا الحقيقية هي إصلاح النظام، حتى لو لم نكن جزءاً من السلطة.

■ لكن قياديا في الحزب قال إن الحزب لا يقف وراء التظاهرات، بل انه يدعم ويؤيد الناشطين فيها؟

– حين نقول لا.. نحن لسنا السبب في خروج الناس، ولا ندفع البلاء عنا حين نقول لا، هذا شرف كبير.

التظاهرات تخص اغلبية سكان العراق وتعنى بأصحاب المصلحة في إصلاح النظام وتحقيق الحياة الكريمة، ما يعني أن هؤلاء اكبر من تلك القوة التي يمثلها الحزب الشيوعي العراقي، وأوسع من أي كتلة في البرلمان.

نحن لا نستنكف من الأعمال الجماهيرية، لكن هذا هو الواقع، وحين نصرح بهذا لا نريد ان نصادر حق الآخرين، حتى لو كانت مساهمتنا متميزة. وهذا يعني أيضا أن موقفنا ليس تخليا أو تهربا من المسؤولية، نحن مشاركون.

■ الحكومة قرأت التظاهرات بطريقة أثارت استغراب الجميع، حتى ردة الفعل التي تلت جمعة ٢٥ شباط، وهناك شبه إجماع على أنها أخطأت تقدير الموقف..

– قبل بيان رئيس الوزراء نوري المالكي، وقبل اجتماع الكتل السياسية الذي انتهى إليه، ذلك البيان الذي اطر الاحتجاجات قبل خروجها بقالب بعثي صدامي، قبل كل هذا خضنا نقاشا جادا مع الجهات ذات العلاقة، قلنا لهم إن تقديراتكم ليست صحيحة وليست في محلها، تحدثنا معهم بصراحة.

الآن، وبعد مضي أكثر من شهر ونصف على تظاهرة ٢٥ شباط، نستطيع أن نسأل: هل أن الحملة التي شنت ضد التظاهرات، وما اتخذ من إجراءات حاولت تشويه صورتها وأهدافها، هل كانت في محلها؟ الجواب، دون أدنى شك، كلا. لان مجمل الأحداث تثبت سلامة الاحتجاجات العراقية، وهو ما نجده حين نقرأ موقف الحكومة وعمليات بغداد في اليوم التالي للتظاهرات، إذ حمدوا بموقف المتظاهرين، وأيدوا مطالبهم ووصفوها بالشرعية. آذن الموقف الأول كان يستند إلى معلومات خاطئة. قلت لهم حينها إن مصدر معلوماتكم خاطئ، وعليكم تصحيحه.

■ لكن الحكومة تعاملت، لاحقا، مع المتظاهرين بشكل مختلف، إذ استخدمت العنف، واعتقلت ناشطين وصحفيين، ولاحقت عددا من المشاركين في جمع ساحة التحرير.

– الأجواء في العراق لا تمهد لأحد في العودة إلى الدكتاتورية والاستبداد، العراقيون رفضوها وسيبقون يرفضوها، كما أن المناخ في الشرق الأوسط لا يساعد اليوم على نمو نزعات نحو تأسيس أنظمة قمعية وبوليسية. ومن يحاول سيصطدم بجدار صلب.

في المقابل، فان عدم صحة وسلامة التقييمات الحكومية منبثق من مصادر غير دقيقة ما يعني أن هناك ازدواجية في الموقف المعلن، وتصارعا بين رأي وآخر، هذا الآخر مشبع بتراث الماضي الدكتاتورية، خصوصا ممن نسميهم بالمنتفعين أو المندسين والمتسللين من الأجهزة السابقة الذين توطنوا وتعودوا على كره الشعب، وعلى محاربة أي تحرك جماهيري، هؤلاء يعتقدون بان أية معارضة أو توجه سياسي أو ثقافي معارض لهم يجب أن يقمع وان يتم التعامل معها بمنتهى الشدة والقمع، هذا العامل ارهب الحكومة وأربكها، وجعلها تتصور بان يوم ٢٥ شباط سيكون يوم القيامة. وإلا ما الحاجة إلى كل هذه التظاهرات، كان ينبغي التصرف بطريقة أخرى بهدوء وبواقعية وعبر وسائل ممتحنة من قبيل الحوار والاتصال مع الشارع.

هذه الازدواجية تدخل في تركيب السلطة، خصوصا من جانب أولئك المندسين من رجالات النظام السابق، الذين يجيدون التصرف وإقناع الحكام بأهمية وسلامة تصوراتهم المغلوطة.

■ من جانب آخر، كيف تقرأ الإجراءات الحكومية على الصعيد السياسي، هل كانت مهلة الـ ١٠٠ يوم بمستوى الاحتجاجات وتطلعاتها؟

– لنتفق انه لولا هذه التظاهرات لما تحركت الحكومة، وما أقدمت على اتخاذ إجراءات كهذه. وإلا لمَ تأخرت عن اتخاذ خطوات كهذه طيلة الفترة الماضية. لكن علينا أن نتعامل مع واقع أن عمر هذه الحكومة هو ثماني سنوات، وعلينا أن نحاسب كل الذين تسنموا المسؤولية وانفردوا باتخاذ القرار منذ التغيير.

وعلينا القول أيضا إن للمظاهرات نفعا كبيرا لدفع الحكام للتحرك.

الحزب الشيوعي العراقي لا يرهن عمله ونشاطه بوجود المقرات وبنايات يتواجد أعضاؤه فيها، هذه قضية ثانوية. لكننا تعاملنا معها على أنها قضية اعتبارية معنوية، بإمكان الشيوعيين العراقيين مواصلة عملهم تحت أي ظرف وفي أي مكان

المالكي يتحمل المسؤولية، الرجل جاء بأكثرية نيابية، كيف تكونت هذه الأكثرية؟ هذا موضوع آخر. لكن الطريقة في وصوله إلى رئاسة الوزراء جاء بناء على مستحقات سياسية تفرض عليه تقديم التنازلات، ما يعني التراجع عما أعلنه في برنامجه الانتخابي في محاربة المحاصصة لصالح العودة إليها. وهذه هي الثغرة الحقيقية

اما موضوع المئة اليوم، فإذا أريد لها ان تكون سقفا زمنيا لتحقيق تحول نوعي وجذري، فانها غير كافية، لكنها من ناحية ثانية كافية لإثبات الجدية والصدقية، وإعلان حسن النية من جانب الحكومة، واسترجاع الثقة التي تعرضت إلى الكثير من الضرر بينها وبين الشارع. عبر اعتماد أساليب عمل جديدة، تفضي، لاحقا، الى تحولات جديدة وايجابية. في هذه الفترة لابد من اختبار قدرة الحكومة على فعل ذلك.

ولنأخذ مثالا، ما قيل عن تخفيض وتقليص الفجوة بين اصحاب الدخول الكبيرة والصغيرة، وهنا نتحدث عما يجري بحثه من قوانين تتعلق بتخفيض رواتب الرئاسات وموظفي الدرجات الخاصة، مثل هذه المشاريع لابد أن تفضي إلى نتائج، وان تعلن أمام الرأي العام، وان يجري اعتماد الشفافية التامة حين يتعلق الأمر بالأرقام وتوجيه المعلومة للمواطن.

مثال آخر، الجدية في مكافحة الفساد، هل ستطلق الحكومة يد هيئة النزاهة في ملاحقة ومحاكمة المتورطين بالفساد، وهل ستعلن النتائج المتحصلة عن التحقيقات مع هؤلاء، وهل ستعتمد الشفافية والجرأة في فضح ناهبي المال العام، خصوصا وان الهيئة لطالما أعلنت أنها تمتلك أدلة على التورط بحالات فساد، وان لديها معلومات موثقة عن أسماء وأرقام تخص هؤلاء الفاسدين. هذه الأمثلة، وغيرها، بالإمكان أن نضعها كمعيار لقدرة وجدية الحكومة على إنجاح مهلة المئة اليوم.

■ المشهد السياسي الآن يزدحم بالتشاحن والتدافع على ترتيب بقية أوراق الحصص، وهذا يدفع كثيرين إلى التشاؤم من قدرة الكتل السياسية النافذة على تحقيق خطوات ايجابية.

– الشيوعيون يتعاملون مع الوضع الراهن بواقعية، لذلك لا نؤجل مكسبا شعبيا يستهدف تحسين الحالة المعيشية، إلى مدى بعيد، فإذا أمكن تحقيق مكاسب فأهلا وسهلا بها، لذا فان هناك فائدتين مما جرى، الأولى وجود إمكانية نسبية في تحقيق خطوات حكومية للإصلاح، أما الثانية فإنها وقوف الناس على شجاعتهم وامتلاكهم جرأة الاحتجاج والاختلاف والتحرك من اجل تحقيق مطالبهم، وهذا له معنى سياسي كبير.

لكن من منظور أعمق، نحن نعتقد أن الحكومة والبرلمان الحاليين بما هو حالهما الآن وهو يؤشر تكرار السيناريو القديم الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه الآن، نحن نشاهد حكومة محاصصة، مجموعة حكومات في إطار حكومة واحدة، مجموعة كتل متنافرة متنابزة تتصارع وتتحالف وتتوحد من اجل تقسيم المغانم، لذلك فأنها لا تملك القدرة على التغيير الحقيقي والفعال، هذا الرأي لا ينفرد الشيوعيون به، الجميع قال إن الحكومة خيبت الآمال، ولا ترتقي إلى طموحات حتى من انتخبها. فكيف نتوقع ان تفعل شيئا في فترة المئة يوم. بالنسبة لنا فان اللجنة المركزية للحزب قالت في وقت سابق إن هذا غير ممكن. ذلك أن تركيبة ووجهة الحكومة غير قادرة، وعلى هذا الأساس طالبنا بالتحضير لانتخابات نيابية مبكرة ولكن بقانون جديد للانتخابات غير هذا الراهن المشوه.

ومع ذلك، فأن العمل السياسي العراقي كان بحاجة ماسة إلى تجربة نشطة كالتي حدثت منذ ٢٥ شباط، وهي أثبتت سقوط نظريات نوم الشعوب وسبات قواها المجتمعية، عام ٢٠١١ اثبت العكس، وبدأت روح جديدة تجتاح المجتمعات، علينا أن نقرأ الدرس التونسي، وهو بحق يوقظ النائمين، وينبه كثيرين إلى مجمل التغيرات الجارية والتي شهدت استثمار الشعوب لكل الوسائل بإبداع من اجل تقرير مصيرها.

■ لكن الاحتجاجات العراقية بحاجة إلى انتقالة وتحول، هناك حاجة إلى تغيير الأساليب والوسائل.

– صحيح .. الآن الوقت مناسب لتصل الاحتجاجات ومظاهرها السلمية إلى كل الميادين، الثقافية والعمالية والفلاحية وغيرها، هناك حاجة ماسة لعدم التكلس على إطار واحد، وعلى سبيل المثال أن يجري التوجه إلى تشكيل لجان رقابة شعبية، لكن ليس على الصيغ الحزبية، أن يتصدى لها أصحاب المصلحة الحقيقية وهم المواطنون. وفي هذا الوقت يجب ان تنشط الندوات وان يرتفع مستوى الاتصال بالرأي العام وتفعيل النشاط السياسي. هذا التنوع في الفعل الشعبي سيعطي للتظاهرات زخما اكبر وسيعطي لها دفعا قويا.

■ ألا ترى بان جيلا جديدا وأساليب غير تقليدية وغير مسبوقة ظهرت وتجلى نفعها في الاحتجاجات العراقية، وهي شكلت للقوى والأحزاب العراقية مناسبة للتفكير بطرائق عملها السياسي وطريقة إنتاج خطابها، هل فعلتم هذا في الحزب، هل تشعرون بأنكم بحاجة إلى تغيير ينسجم مع الأجواء الجديدة؟.

– انتم في المدى أكثر من يتابع نشاطنا، ولذلك تعرفون أن اهتمامنا لم يقل أبدا بالشباب وبتأثيرهم. ولم تختل معادلة التوجه اليهم ورعايتهم، هم بالنسبة لنا إكسير الحياة. لكن حدثت ممارسات خاطئة هنا أو هناك أضعفت مدى تأثير هذه التوجهات، لكن ظروف البلد أعاقت بشكل أو بآخر تحقيق نتائج طيبة على هذا الصعيد نتيجة ما عاناه الحزب خلال السنوات الاخيرة وما رافق ذلك من تداعيات أفضت إلى حالة انقطاع قسرية عن عماد نشاطنا وتوجهاتنا. سنوات طويلة من العنف والقمع حرمت الحزب من التواصل مع قطاعات واسعة، وأسفرت عن خلل في تركيبته العمرية.

منذ عام ٢٠٠٣ علمنا ووضعنا برامج فعالة لاستنهاض قوى الشباب لرفد قوام الحزب وهيئاته بعناصر جديدة، حتى اضطررنا إلى تحديد كوتا لهم في عضوية الهيئات القيادية.

وكما قلنا فان ما جرى من أحداث وتحولات في المزاج العام للشباب والتطورات التي حدثت على وعيهم هو اكبر من الحزب وقواه التنظيمية، كما ان الذين تغنوا اليوم بثورة الشباب والفيسبوك هم أنفسهم كانوا سابقا يتهمون هذا الجيل بالميوعة وعدم القدرة على تحمل المسؤولية.

الآن تكونت فرص جديدة للعب الشباب دور اكبر، وبعد أن انكسر حاجز الخوف والرهبة من القمع والعنف والسجون، خصوصا أن الجيل الجديد لا يحملون عقدا من هذه الازمات، هم ابناء عوالم اخرى وبيئات مختلفة، هم ينشطون ويتعايشون عبر وسائل حديثة مثل الفيسبوك. هذا التطور يعطي الحزب حافزا قويا لاستنهاض دور جديد وحداثوي للشباب. في الحزب نقول إن ما حدث كان بالنسبة لنا أمنية وقد تحققت، لكن الخشية من أن تشوه معالم التظاهرة عبر خلق تناقضات غير صحيحة كأن يجري تحويل النشاط الشعبي إلى صراع بين الأجيال.

■ لكن هناك من يتهم الحزب بأنه لا يمتلك الجرأة في اتخاذ مواقف إزاء ما حصل ويحصل في البلاد.

– يصعب أن نقبل بمطالبتنا التصرف كمراهقين.. نحن اليوم نحتفل بالذكرى الـ ٧٧ للتأسيس، وخبرة هذه السنوات علمتنا أن نتصرف بكثير من الواقعية .. الجرأة ليست انفعالات، إنها الموقف الصحيح في اللحظة المناسبة، وإذا كان هناك من يرى أن الحزب الشيوعي العراقي خلق ليتحمل الصفعات كما ذكر احد الكتاب في عدد سابق لجريدتكم، فهو مخطئ، الحزب ليس مجموعة من المراهقين، وهو ليس منظمة للهاث والفوضى، انه يدرس ويحلل ويقف على الظروف الموضوعية، وإذا تطلب الأمر فانه لن يتأخر أي لحظة في اتخاذ قرار حتى لو كان مآله أن يكلفنا الأرواح. هذا ما أثبتناه طوال عقود، إذ لم تعرف سجون الدكتاتورية قوة كالشيوعيين.

■ في المقابل كيف تقيم أداء رئيس الوزراء خلال التظاهرات.

– المالكي يتحمل المسؤولية، الرجل جاء بأكثرية نيابية، كيف تكونت هذه الأكثرية؟ هذا موضوع آخر. لكن الطريقة في وصوله إلى رئاسة الوزراء جاء بناء على مستحقات سياسية تفرض عليه تقديم التنازلات، ما يعني التراجع عما أعلنه في برنامجه الانتخابي في محاربة المحاصصة لصالح العودة إليها. وهذه هي الثغرة الحقيقية. وشكل بداية لما يواجهه من صعوبات جمة.

قلت للمالكي شخصيا إنني أتمنى أن تعاد الانتخابات. وواجهته بما صرح به قياديون في كتلته حين كشفوا أن لديهم وثائق وحقائق تثبت حدوث تزوير في الانتخابات وعلى عدم عدالتها ونزاهتها، حتى أن احدهم قال إن نسبة الخروقات وصلت إلى ٢٠ بالمئة، في وقت تفرض المعايير الدولية نسبة تزوير لا تتجاوز الـ ٢ بالمئة، فكيف القبول بها وبنتائجها. لكن عوامل كثيرة أجبرتهم على التراجع والمضي في مفاوضات مستعصية. هذه المفاوضات وانتهاؤها بطاولة أربيل أدخلته في حزمة مستحقات انتهت بحكومة قال عنها المالكي نفسه انها غير مرضية وضعيفة. كما أن الظروف التي يعمل فيها ليست سهلة، فهناك ضغوطات أمريكية، إيرانية، سعودية، وتركية، كل هؤلاء يضغطون ويمارسون دورا مؤثرا.

وهناك ضغوطات داخلية، وهنا أقول إن رئيس الوزراء ليس بالضرورة أن يكون متجاوبا مع كل الاستشارات من المقربين منه أو العاملين في دائرته. من الجيد أن يتبع آلية المشورة والاستماع إلى الملاحظات بما يواجه النزعة الفردية، لكن عليه أن يحلل ويدقق فيها، وان يجمع الرأي من كل الأطراف. بمعنى انه يفتقد إلى التشارك مع آراء الآخرين من قوى المجتمع ومنظماته وفعالياته السياسية، لا أن يقتصر الأمر إلى مستشارين موظفين، وفي ظل هذه الحال لا اعتقد بأنه سينجز الكثير.